

Distr.: General
10 December 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة السابعة والخمسون

٤-١٥ آذار/مارس ٢٠١٣

متابعة أعمال المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة
والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة
عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية
والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ
الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب
اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من
الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من مؤسسة سباندا (تشكيل الوعي)، وهي منظمة غير
حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

180113 170113 12-64008X (A)



بيان

تتجسد مكافحة العنف ضد النساء والبنات في قيم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ويغذيها التضامن المتنامي لجهود تنظيمات المرأة في مختلف أرجاء العالم، ونجحت المساعي المبذولة خلال العشرين سنة الماضية في إدراج هذه القضية في الخطط والبرامج العالمية.

ولا شك في أن تعريف "العنف ضد المرأة" وفقاً لإعلان الأمم المتحدة بشأن القضاء على العنف ضد المرأة، الصادر في عام ١٩٩٣ (القرار ٤٨/١٠٤ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، الفقرة ١) يعد من مرتكزات مكافحة هذا العنف، إذ ينبذ الأفكار المضللة القائلة بأن العنف ضد النساء والبنات مسألة شخصية وأن المفاهيم العائلية والعادات والتقاليد الأسرية هي التي يحتكم إليها فيما يتعلق باتخاذ إجراء عادل حيال العنف ضد النساء والبنات.

ومع ذلك، وعلى الرغم من تلك التطورات الإيجابية، لا تزال أعمال العنف البالغة الفظاعة ضد النساء والبنات تهمز العالم. فالنساء والبنات يقعن ضحايا للعنف الذي يرتكبه الرجال في محيط الأسرة، وللاختجار والقسر على ممارسة البغاء، وتفرض عليهن شروط شبيهة بالرق، وتعرض المرأة العاملة للتهميش والإذلال وما يترتب على ذلك من معاناة ذهنية وبدنية واقتصادية، ويزداد باضطراب وقوع البنات ضحية للاعتداءات البدنية والجنسية في المدارس. وإذا كان المجتمع الدولي قد جاهد ولا يزال من أجل سن قوانين لحماية النساء والبنات، فإن الفجوة بين العمل القانوني والممارسات الثقافية التي ستوقف العنف لا تزال كبيرة.

ويجب، وفقاً لهذا السيناريو، أن تتبع الآلية القانونية التي أسسها المجتمع الدولي استراتيجيات وقائية سليمة، وأن تنفذ تلك الاستراتيجيات على الصعيد الوطني من أجل إدانة أية أعمال عنف وتمييز ترتكب ضد المرأة. ولذا يتمثل التحدي الماثل أمام المجتمع الدولي الآن في تهيئة الظروف الاجتماعية والمادية التي تستطيع النساء والبنات العيش فيها بأمان وممارسة حقوقهن وحرياتهن الأساسية وتنمية إمكاناتهن بالكامل. ومن الواضح أن تهيئة مثل هذه الظروف ستتطلب حدوث تغييرات هامة في الهياكل السياسية والاقتصادية للمجتمع، وستحتاج بنفس القدر من الأهمية لحدوث تحولات جذرية في سلوكيات الأفراد - رجالاً ونساءً وأولاداً وبنات - الذين تنسب مفاهيمهم التقليدية وعاداتهم الثقافية في استمرار أنماط السلوك العنيفة.

ومن منظورها ترى منظمة سباند أن التغيير الاجتماعي يملّي حتمية الاقتناع بوجوب أن يتحلّى جميع الأفراد بالسّمات الروحية والأخلاقية القادرة على إعادة تشكيل مفاهيمهم ورفع مستويات وعيهم معاً بشأن رسالة الحياة ومسؤوليات الأفراد تجاه أسرهم ومجتمعاتهم

والعالم الذي يعيشون فيه. وإذا كان التغيير في القطاعات القانونية والسياسية والاقتصادية ضروريا لضمان المساواة بين الجنسين، فإن تطوير قدرات الأفراد الأخلاقية والروحية أمر حيوي لضمان احترام القيم المتعلقة بالمرأة ومنع تهيش وإيذاء النساء والبنات على نطاق العالم.

وأثبتت تجارب المنظمة الواسعة في استخدام وسائط الإعلام لحفز الحوار بين الثقافات وبين الأديان، بشأن منع نشوب النزاعات وتعزيز التكامل الإثني وتوعية الأفراد بشأن القيم الجوهرية وتعزيز شعورهم بالانتماء إلى المجتمع الانساني، أن وسائط الإعلام أدوات تثقيفية فاعلة وقادرة على رفع مستوى الوعي الاجتماعي للأفراد في مختلف الظروف، وعلى دعم بناء السلام وحفز التفاعلات الخلاقة والبناءة من أجل تعزيز التكامل المجتمعي. ومن هنا ينبع إيماننا بأن الخدمات السمعية البصرية (الأفلام السينمائية وأشرطة الفيديو والبرامج الإذاعية والتلفزيونية والموسيقى) تدرج ضمن وسائل التثقيف الأعظم قدرة على التأثير والتغلغل، بسبب سهولة انتشارها واتساع نطاقها وما تحظى به من قبول فوري، وعلى ضرب أمثلة للعلاقات السليمة بين الذكر والأنثى والأدوار النموذجية اللازمة لإحداث التغيير في مفاهيم الآباء والمعلمين والمدربين وأرباب العمل والممثلين السياسيين والزعماء الدينيين وتحويلهم إلى أفراد يتسمون بروح المسؤولية في مجتمعاتهم، وكفالة دعمهم للمساواة بين الجنسين ولمنع جميع مظاهر العنف ضد المرأة، أثناء أداء عملهم في مقاعد القضاة ومواقع السلطة، ونبذهم للحكم الاستبدادي والعنف كوسيلة للتعبير وحل النزاعات، ودعمهم للمرأة في سعيها لتحقيق ذاتها الكاملة في السياقين الفردي والجماعي، ولنيل طموحاتها وإسماع صوتها على قدم المساواة مع الرجل في مجال بناء مجتمعات قوية وتنعم بالسلام في جميع أرجاء العالم.

وتستطيع وسائط الإعلام، في البلدان المتقدمة النمو، فضلا عن البلدان النامية، أداء دور تثقيفي في ترسيم القيم الأساسية للمجتمع وإيصال الأفكار وتعزيز الوعي لدى الأفراد بشأن التغييرات اللازمة لإيجاد ثقافة من العدل والمساواة وجعلها تعلق على نزعات السلطة الاستبدادية والقوة البدنية، وتحسين حياة ووضع النساء والبنات.

وفي ضوء ما سبق ذكره، ومن خلال هذا البيان، ترمي مؤسسة سباندا إلى التأكيد مجددا على أهمية الدور التربوي البارز الذي يمكن أن تؤديه الخدمات السمعية البصرية في المجالات التالية:

- إثراء وجدان المستمعين والمشاهدين المستهدفين وشحذ الأفكار والمناقشات الناقدة والدفع إلى اتخاذ إجراءات محددة لمكافحة انتهاكات حقوق المرأة؛

- منح المستمعين/المشاهدين فرصة الحصول على الموارد والخدمات اللازمة لإحداث تغيير حقيقي في حياتهم وحياة أفراد المجتمع؛
 - المساعدة على نشوء تساؤلات/معارف بشأن شواغل المرأة؛ و
 - إتاحة مجموعة من الأدوات للمرأة ومنحها المساحة والقدرة كي تفصح عن أفكارها وتدين أي شكل من أشكال إساءة المعاملة.
- ويحث هذا البيان على تطوير المبادرات السمعية البصرية الوطنية والتي تتجاوز الحدود الوطنية، من أجل:
- حفز إنتاج وتوزيع وتشجيع البرامج التي تهدف إلى:
 - وضع نماذج للعلاقات السليمة بين الذكر والأنثى؛
 - إدانة العنف ضد النساء والبنات؛ و
 - تعزيز تمكين المرأة.
 - إنتاج برامج ترفيهية وتثقيفية وإقامة اتصالات من أجل إحداث تغييرات إيجابية في معارف ومواقف وسلوكيات المشاهدين إزاء شواغل المرأة والمسائل المتصلة بهاز ونظرا إلى قدرة الخدمات السمعية البصرية على الوصول إلى شريحة مهمة من الجمهور المستهدف، فإننا ندعو:
- (أ) الحكومات والمجتمع الدولي إلى كفالة تخصيص نسبة ملائمة من الموارد للمشاركة التي تتضمن توفير خدمات سمعية بصرية تهدف إلى حفز التغيير الاجتماعي ودعم تنظيم حملات لحشد قدرات المجتمعات المحلية فيما يتعلق بتمكين المرأة.
- (ب) وكالات الأمم المتحدة المتخصصة ولجانها إلى العمل معا وبذل جهد مدبر وكبير من أجل دعم '١' قيام مبادرات للخدمات السمعية البصرية بهدف تعزيز تفعيل قدرات المرأة الكاملة لأغراض التنمية، وكفالة تحقيق التثقيف فيما يختص بالقيم الثقافية والأخلاقية؛ '٢' تنفيذ مشاريع للخدمات السمعية البصرية بهدف نشر المعارف المتعلقة بدور المرأة الحيوي في المجتمع، في الماضي وفي الوقت الحاضر، وبقدرة على نشر السلام.
- (ج) المنظمات غير الحكومية إلى بذل كل جهد ممكن للمشاركة والإسهام في وضع مبادرات الخدمات السمعية البصرية ونشرها والترويج لها بغرض المساعدة على استعادة الدور المركزي للمرأة وتشجيع التوعية وسط النساء أنفسهن فيما يتعلق بالقيم المتعلقة بالمرأة وحقوقها.

(د) السلطات الوطنية والسلطات التي تتجاوز صلاحيتها الحدود الوطنية، المختصة بالتربية، والمهنيين في مجال الإعلام إلى '١' صياغة رسائل تثقيفية إعلامية وبثها بهدف تعزيز معارف الجمهور المستهدف بشأن الأفعال التمييزية ضد المرأة. '٢' تضمين تلك الرسائل الإعلامية معلومات هامة بهدف لفت انتباه الجمهور إلى أعمال العنف ضد المرأة واقتراح أدوار نموذجية بديلة من أجل تشجيع الفئات المستهدفة على تقليد أنماط السلوك النموذجية وعلى أن تضطلع هي نفسها بدور العناصر الرئيسية لتطوير الحياة في المجتمعات المحلية؛ '٣' تعليم وتدريب الأطفال على نحو ييسر النمو الذهني والأخلاقي للأولاد والبنات بشكل متزامن، ويزرع الشعور بالكرامة والمسؤولية تجاه رفاه أسرهم ومجتمعاتهم والعالم بأسره في نفوسهم.
